International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 5, Issue 2, 2023. 13 - 32

Open Access VOL5(2) 2023

Governance of family businesses in the Kingdom of Saudi Arabia

Islam Omar Ahmed

Director at Nasr City Specialized Hospital and a lawyer

Abstract:

With the developments that have occurred in the global economies and the concerns that occur every day and the need for countries to have a strong and stable economy, many countries have begun to think about how to become a strong economy unless there are foundations on which companies of all sizes walk, whether for their stability or work on their development, and the reasons for the collapse of these companies were affected through the governance of family businesses with their commitment to transparency, control provisions and reducing financial and administrative corruption**.**

The Gulf countries were among the countries that followed this path in order to reach their aspirations to build a strong competitive economy in the Middle East that does not depend only on oil, but also on institutional management of legal companies, whether individual and family, under study, allowing these companies to enter into other entities or expand their development and preserve them from reaching the stage of disintegration into small companies or collapse due to disputes between Members of the same family worked to develop rules that contribute to improving the performance of this process**.**

Keywords: developments- Gulf countries- global economies- corruption

Citation: Islam Omar Ahmed, Governance of family businesses in the Kingdom of Saudi Arabia, The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.5, Issue 2, 2023.

© 2023, Ahmed, I, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 5, Issue 2, 2023. 13 - 32

حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية

د/ اسلام عمر احمد

مدير في مستشفي مدينة نصر التخصصي ومحامي

الملخص:

مع التطورات التي طرأت على الاقتصاديات العالمية والتقلقات التي تحدث كل يوم وحاجة الدول أن يكون لديها اقتصاد قوي راكز ومستقر بدأت الكثير من الدول في التفكير كيف يصبح اقتصادها قوي ما لم يكن هناك أسس تسير علىها الشركات بمختلف أحجامها سواء لاستقرارها أو العمل على تطورها فعالجت أسباب انهيار هذه الشركات من خلال حوكمة الشركات العائلية بالتزامها بالشفافية وأحكام الرقابة وتقليل الفساد المالى والإداري.

و كانت دول الخليج من الدول التي انتهجت هذا الطريق حتي تصل الى ما تتطلع اله من طموحات لبناء اقتصاد قوي منافس في منقطة الشرق الاوسط لا يعتمد فقط على البترول ولكن يعتمد على المؤسسية في ادارة الشركات الاعتبارية سواء الفردية و العائلية محل الدراسة بما يسمح لهذه الركات بالدخول في كيانات اخري او التوسع في انطتها و الحفاظ عليها من ان تصل الى مرحلة التفكك الى شركات صغيرة او الانهيار بسبب الخلافات بين افراد العائلة الواحدة فعمل على وضع القواعد التي تسهم في تحسين اداء هذه العملية.

المقدمة

الشركات العائلية ليست أمر مستحدث بل تكاد تكون هي النواة الاولي لفكرة الشركات وتكوينها في التاريخ العربي والدليل على ذلك رحلتي الشتاء و الصيف المعروفة تاريخياً فقد كانت مكة تشتهر بأنها مركز تجارة كبير بين الشام و اليمن وأمتدت تجارة أهل مكة الى بلاد الهند وأوروبا.

أما بالنسبة الى التكوين الرئيسي لهذه العلاقة التجارية بين أفراد العائلة وهي اقرب ما يكون الى تكوين الشركات اليوم من حيث حصص الافراد المشاركين في التجارة التي كانت تشمل افراد من العائلة بشكل رئيسي من اب واخوة و أبناء الاعمام والاصهار وغيرهم من أبناء القبيلة ثم تطورت فيما بعد الى أن وصلت الى ما نحن عليه اليوم من أنواع واشكال الشركات بشكلها القانوني ومازالت العديد من الشركات الى اليوم في كل انحاء العالم سواء في الخليج او افريقيا او اوروبا او الأميركتين و في اسيا ذات شكل عائلي وتشكل نسبة كبيرة من القطاع الخاص.

القطاع الخاص هو عصب الاقتصاد في أي دولة هو محرك عجلة الاقتصاد وكلما كان هناك استقراها وشفافية وسهولة في الإجراءات كانت البيئة خصبة لعمل الشركات والتوسع و التطوير و الاستمرارية و اذا ما حدث العكس كانت ذلك سببا قويا لبطء التوسع و زيادة أنشطة الشركات و أحيانا كثيرة هروب الاستثمارات الى بلدان اخري تكون اكثر استقرارا تحقق الهدف الرئيسي لكل مستثمر وهو الربح.

كلما انصب اهتمام المشرع بالقوانين الخاصة بالاستثمار وتهيئة البيئة للمستثمر كلما زاد حجم النشاط الاقتصادي و كلما كان ذلك سببا لوضع هذا البلد على الخريطة الاستثمارية لكل رجال الاعمال في العالم لذا نجد ان العديد من الدول طورت بشكل كبير قوانينها لتتناسب مع متطلبات السوق العالمي التي توفر الجو المناسب للمستثمر

و تعمل الدول على ذلك لتوفير الرخاء لمواطنيها من خلال زيادة حجم الاستثمارات و توفير فرص العمل تقليل حجم الإيرادات و زيادة حجم الصادرات[1].

انه بالغ الاهمية ان السبب من ضرورة التوسع في حوكمة الشركات بل و دفع الشركات العائلية بكل الوسائل المتاحة لنحو حوكمتها ان نسبة الشركات العائلية تمثل اكثر من 70% من الشركات حول العالم ما بين شركات صغيرة و متوسطة وصولا الى التكتلات الكبيرة التي تعمل في دول متعددة وباستمرار هذه الشركات تسعى جاهدة نحو وضع اليات تحسن من ادائها و الحفاظ على مكانتها التنافسية و تنمية قدراتها الادارية و الفنية و المالية بكل تاكيد.

لعل تعاظم الاتجاه الى حوكمة الشركات في فترة التسعنيات و ماحدث من انهيار اقتصادي و مالي في اميريكا ايضا في عام 2002 اثر على كل من دول شرق اسيا و املايكا اللاتينية وروسيا ادت هذه الانهيارات المالية الى افلاس و تعسر العديد من الشركات الكبرى و التي ادت الى تضرر الاف من المساهمين و على الاعمال عموما[2].

اهتمت قطر في رؤية 2030 بالجانب الاقتصادي وقد تضمنت الرؤية ضرورة خلق توازن عند استغلال موارد الطاقة بين المخزون و الاحتياطي من الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاستنزاف وتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص من خلال دعم وتأهيل رواد الاعمال فضلا عن توفير الدعم المالي و غير المالى اللازم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة بما يؤدي الى تمكين القطاع الخاص من قدرة تنافسية وزيادة في تطوير المناخ السياسي و القانوني تمهيدا لتعزيز البيئة الاستثمارية و التنافسية.

وقد شهدت دولة قطر في عام 1961 صدور قانون للشركات يعني تنظيم الشركات التجارية ولكنه اقتصر فقط على تنظيم الشركات المساهمة و لم ينظم باقي أنواع الشركات التجارية ثم تلافى القصور التشريعي بصدور القانون رقم 11 لسنة 1981 وشمل كافة اشكال الشركات التجارية و ذلك تماشياً مع النهضة الاقتصادية صدر القانون رقم 5 لسنة 2002 وتعديلاته ثم صدر القانون رقم1 لسنة 2015 لتسهيل الإجراءات على المستثمرين والاستفادة من التجارب الدولية[3].

تلعب الشركات العائلية دوراً محوريا في التنمية الاقتصادية و تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل و تمثل الشركات العائلية نسبة 70% من اجمالى الشركات في العالم تقريبا و في أمريكا اللاتينية تساهم الشركات العائلية وحدها من نسبة الشركات بإجمالى 60% تقريبا من الدخل القومي.

[1] (رؤية قطر الوطنية 2030 ،الركيزة الثالثة: التنمية الاقتصادية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي آنذاك، دولة قطر،.2008 ص19-20.

[2] على ألداء االستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية:دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق املصري.د مبروك عطيةمبروك استاذ ادارة الاعمال جامعة حلون2021

[3] دمحمد نادر أحمد مرعي. حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر: التحديات والبدائل. جامعة قطر.2017.

إن مصطلح "الشركات العائلية" هو عبارة عن مدلول درج استخدامه في المجال الاقتصادي، وجد في أدبيات الاقتصاد ولا يعد في ذاته مصطلحاً قانونياً ولذا لم ينظمه المشرع القطري في قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 [4].

كان لأثر انهيار الكثير من الشركات الكبرى نتيجة للممارسات الخاطئة التي تمت والفساد الذي تفشي بها وما ترتب على ذلك من أثار على أصحاب هذه الشركات والدائنين وغيرهم أن استرعى ذلك وكذلك اهتمام دوائر الرقابة المختلفة مما دعاها للبحث عن إيجاد الاجراءات اللازمة للحد من هذه الآثار والبحث في أسباب عدم استمرارية الشركات العائلية بعد الجيلين الثاني والثالث.

العوامل البيئة لظهور الحوكمة

1- التغيرات في وضع المساهمين من مستثمرين محليين الى دوليين.
2- الانفتاح في مجالات الاسواق المالية المحلية و الدولية.
3- سيطرة المديرين التنفيذين على مقدرات الشركة.
4- الصورية في مراجعة الحسابات و تواطؤ مكاتب المحاسبة مع الادارة الاتنفيذية لاخفاء الانحرافات و اللاعب في الحسابات.
5- شراسة المنافسة بين الشركات.
6- الفساد الاقتصادي و المالى الذي أدى الى العديد من الانهيارات وحالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبري والمؤسسات العالمية[5].

اهمية الدراسة

تمثل الأهمية في دور الشركات بالنسبة الى الاقتصاد و أهمية حماية هذه الشركات من الانهيار او التفكك و دعم فكرة استمراريتها و تطورها و هذا يتماشي مع الفكر الذي تتبناه المملكة من دعم المستثمرين على مدار عقود متتالية فكان الهدف من الحوكمة تعزيز تفاعل القطاع الخاص مع رؤية المملكة نحو مستقبل مزدهر و تحمل المسؤولية و تعزيز الكفاءة و الشفافية و المساءلة و من جانبها قامت الدولة بتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة و تسهيل انفاذ العقود و جذب الاستثمارات الأجنبية و تنمية فكر الاستثمار المحلي و كان الهدف الرئيسي هو العمل على الحفاظ على عدم هجرة رؤوس الأموال الى الخارج و الحد من حالات الفساد المالى و الإداري و ما يترتب علىه من احتمالية زيادة الفقر نتيجة تسريح العمالة و توقف الاعمال و تقليل حالات الإفلاس الناتجة عن سوء الإدارة و تعظيم القيمة السوقية للاسهم و لدعم فكرة التنمية المستدامة.

[4] د. عبدالله الحيات، الجوانب القانونية لعملية تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمه. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر أعمال ملتقيات – الشركات العائلية في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011 ، صفحة 272.

[5] على ألداء االستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية:دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق املصري.د مبروك عطية مبروك استاذ ادارة الاعمال جامعة حلون 2021 ص 37.

أولا: مفهوم الحوكمة:

ذهب البعض إلى تعريف الشركات العائلية على أنها مشروعات فردية تتّخذ فيها الشركة شكل شركات الأشخاص ويقسم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول وتتّحد بها الملكية والإدارة وغالباً ما تكون مشروعات متوسطة أو صغيرة[6].

وفي إطار المساعي التي قام بها الباحثون لإيجاد تعريف للشركات العائلية، قدّم "ويستهيد وكاولينج" في دراسة عم 1998 الشركة تكون عائلية إذا كانت من منظور إدارتها أنها شركة عائلية إذا كان ما يزيد عن 50% من الأسهم مملوكة لعائلة واحدة تربطها قرابة النسب أو المصاهرة أو إذا كان فريق إدارة الشركة يشكل 51% أو أن تعود ملكية الشركة للجيل الثاني[7].

وعرفت قواعد حوكمة الشركات المصرية لعام ٢٠١١ الحوكمة بأنها: القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المتأثرين بالشركة[8].

وعرفت الجمعية المصرية لحوكمة الشركات بأنها: تعميق دور الرقابة ومراقبة الأداء[9].

وعلية نري أن الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تضمن حفاظ حقوق الشركاء من الجانب المادي ووضوح نسبة كل مشارك بها ونسب ارباحة والعمل على استمرارية المؤسسة والاطار القانوني الذي يحمي المؤسسة من انتشار افساد الاداري أو المالى والعمل على الحد منه ومن ظهوره و استمرار ادائها لدورها ناحية المجتمع لما تقدمة من مشاركة نحو مسؤليتها المجتمعية.

مبادئ الحوكمة:

هي مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها وتعميم قيم الشفافية والمساءلة في التعاملات الخاصة والعامة على حد سواء وهي مفيدة في بناء قطاع فعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي أداة سواء وهي مفيدة في بناء قطاع فعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على خلق الوظائف واجتذاب الاستثمار وهي الحلول المستدامة المتعارف عليها للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والمحافظة على استمرارية الشركات[10].

---

[6]أ. د. أسعد حمود سلطان السعدون، نحو رؤية واقعية الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر أعمال ملتقيات – الشركات العائلية في الوطن العربي-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011 ،صفحة 122.

[7] أ. طارق أبو فخر، الشركات العائلية في دبي: تعريفها – بنيتها – أدائها، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر أعمال ملتقيات – الشركات العائلية في الوطن العربي- ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011 ،صفحة 82-83.

[8] دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١١ م

[9]تاست في عام2005 بهدف دعم ونشر الحوكمة و دعم الشركات العائلية.

[10] د. عمرو علاء الدين زيدان، برنامج حوكمة الشركات، الهيئة العامة للاستثمار، القاهرة ٢٠٠٧ م، ص١

تتمثل أهم المبادئ في قانون حوكمة الشركات السعودي فيما يلي: -

1- ضمان حقوق المساهمين من خلال إتاحة حصولهم على المعلومات المطلوبة بشأن التغيرات الأساسية في الشركة والتعامل العادل لكافة حاملي الأسهم في الشركة واحترام حقوق أصحاب المصلح وتأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم وحضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وممارسة الرقابة.
2- الإفصاح والشفافية بشكل تام عن الشركة ونشاطها وأهدافها والذي ينبغي أن يتضمن: الإفصاح عن المعلومات الهامة وفقا للمعايير المحاسبية ذات الجودة العالمية والاستعانة بمدقق خارجي لتدقيق القوائم المالية سنويا والإفصاح عنها إلى مجلس الإدارة والمساهمين في الشركة.
3- توضيح مسئوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والتي يتمثل أهمها في تحديد هيكل مجلس الإدارة والمهام الأساسية المنوطة به وحماية حقوق الأفراد الذين لهم مصالح مرتبطة بالشركة والتأكد من تطبيق القوانين والأنظمة.

ثانيا: فوائد واهداف الحوكمة

1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والادارة والرقابة على الاداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركة وإعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.
2- تقييم أداء الادارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
3- تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشركات داخل الدولة وتحظي بتأييد ورعاية المنظمات الدولية وذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديموقراطية والمساءلة واحترام حقوق الانسان.
4- تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة.
5- تمكين منظمات المجتمع من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية سواء على المستوي الكلي (القطاع الخاص - الجمعيات الاهلية – النقابات) أو على المستوى الجزئي المواطنين.
6- تجشع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وعلى تحقيق النمو المستدام و تشجيع التنمية.
7- تقلل الحوكمة من التبذير من تكلفة رأس المال على المؤسسات.
8- تسهل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات و الشركات عبر الرقابة الداخلية و تطبيق الشفافية و إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركة.

هل أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات و المؤسسات والمنظمات المختلفة؟

حوكمة الشركات العائلية أصبحت من الموضوعات الهامة خاصة بعد الانهيارات المالية التي حدثت في شرق أسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 وغيرها من الانهيارات المالية مثل شركة أرون الامريكية التي كانت تعمل في مجال الكهرباء و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في 2001.

ترجع هذه الإنهيارات في معظمها الى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع إلى دور المراجع المحاسبي و تأكيدهم على البيانات المالية المخالفة للواقع نتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة و اصبحت ركيزة أساسية يجب ان تقوم علىها الوحدات الاقتصادية[11].

ثالثا: محددات الحكومة

التطبيق الجيد للحوكمة في الحكومات و المؤسسات و الشركات يتوقف على مدى توافر مجموعتين من المحددات هما:

المحددات الخارجية:

وتشير المحددات الخارجية الى المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال و الشركات وتنظيم التنافسية ومنح الممارسات الاحتكارية والإفلاس ايضا كفاءة القطاع المالى مثل البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في احكام الرقابة على الشركات[12].

المحددات الداخلية

في عملية اصلاح داخلي تؤثر بصورة جوهرية على مناخ الاستثمار والعملية التنظيمية له وهي تشير الى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات المؤسسية مما يقلل التعارض بين مصالح أطراف المؤسسة او المنظمة في حالة توافرها.

في النهاية تؤدي الحوكمة الى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار وتشجيع الحوكمة على نمو القطاع الخاص و دعم قدرته التنافسية و تساعد على تحقيق الأرباح و إيجاد فرص عمل كما تساهم الحوكمة في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين وتساعد على ظهور قطاع عام فعال و قادر على توفير الخدمات للمواطنين وتوفير معدلات عالية من النمو ويحمي القطاع الخاص و ينشطه ويراعي مصالحه[13].

رابعا: تعريف الشركات العائلية

وفقا لدليل الشركات العائلية الذي يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية فإن الشركات العائلية هي الشركة التي يكون اغلبية الأصوات فيها في أيدي العائلة المسيطرة بما في ذلك المؤسسون الذين يعتزمون نقل الشركة إلى الجيل القادم[14].

و على الرغم من التعريفات المتعددة ألا أنه يصعب إيجاد تعريف واحد شامل للشركات العائلية ألا انها تعتبر هي الشركات التي تمتلك فيها أسرة واحدة أغلبية الحصص من رأس المال أو تمتلك فيها أصول كافية بما يمكنها

[11] محمد ياسين عادر.محددات الحوكمة ومعيرها ورقة بحثية ف يالمؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة يومي 15-17 ديسمبر2012 جامعة الجنان طربلس لبنان نقلا عن موقع. www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/1/50.pdf.(2014/10/07)

[12] مرك المشروعات الدولية الخاصة دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و المتحولةمارس2002.

[13] محمد ياسين غادر.محددات الحوكمة ومعيرها ورقة بحثية ف يالمؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة يومي 15-17 ديسمبر2012.

[14] مجموعة البنك الدولي مؤسسة التمويل الدولية2009.دليل مؤسسة التمويل لحوكمة الشركات العائلية.

من إدارة الشركة و بالتالى المشاركة في الوظائف الإدارية العليا و التمتع بسلطة اتخاذ القرار في الشركة وهو أمر طبيعي نتيجة فكرة النشأة لهذه الشركات كونها تكونت من أفراد العائلة او نتيجة ارتباطهم بصورة ما يغلب عليها صفة العائلة[15].

في الإمارات تعرف الشركات العائلية بأنها الشركات التي تمتلك فيها عائلة إمارتية واحدة مالا يقل عن 51% من أسهمها ويضم مجلس ادارتها عضواً واحداً على الأقل من افراد العائلة المالكة للشركة[16].

إشارة المفوضية الاوربية الى وجود تباين في تعريف الشركات العائلية بالاعتماد على نوع الشركات العاملة بها ولا يقتصر نطاق عمل الشركات العائلية بالاعتماد على نوع الشركة و البيئة التي تعمل بها بل يغطي كافة المجالات و القطاعات المختلفة وعلى الرغم من ذلك لابد أن يستوفي التعريف بصورة عامة عناصر رئيسية ومهمة مثل العائلة والملكية و صاحب الشركة وهذه هي المكونات الثلاث والتي عرفت فيما بعد بمنهجية الثلاث دوائر عند دراسة ظاهرة الشركات العائلية كما في الشكل التالى[1817].

الشركات العائلية لا تخرج عن هذه التعريفات التي وردت فهي وصفت شكل الشركة العائلية بناء على البناء الذي وصلت الية فهي تتكون من أفراد العائلة المؤسسين و من حصص راس المال الذي يتجاوز نسبة من 50-51% من اجمالى رأس المال وهو ما يعطيهم السيطرة في الشركة كل ذلك بهدف توريث ذلك الى الجيل القادم بنفس المفهوم.

خامسا: حجم الشركات العائلية في العالم

تصدرت قارة أوروبا في 2019 قائمة المركز الأول في قائمة عدد الشركات العائلية حيث بلغت نسبتها حوالى 46% من اجمالى اكبر 500 شركة بالقارة الاوربية.

يأتي في المركز الثاني قارة أمريكا الشمالية بنسبة 30% في حين نجد أنه قد حققت كل من قارة افريقيا وأمريكا اللاتينية نسبة قليلة وصلت الى 4% تقريباً وشكلت الشركات العائلية في قارة اسيا 19% من أجمالى الشركات العائلية في العالم.

على مستوي الدول العربية إشارة الدراسة الاقصائية التي أجرتها مؤسسة ماكينزي اند كومبني على عينة من الشركات العائلية أن الشركات العائلية تعتبر الأكبر حجماً في منقطة الخليج وهي شركات شابة نسبياً حيث تتراوح اعمار هذه الشركات ما بين 40-60سنة.

وفقا لدراسة ما كينزي اند كومبني فان أنشطة هذه الشركات في منطقة الدول العربية بنسبة 88% منها تتركز في خمسة قطاعات وهي تحديدا العقارات والبناء والتشييد والتجزئة والصناعات التحويلية والسياحة والترفيه وهذه الشركات العائلية لها فروع خارج نطاق مجلس التعاون الخليجي

[15],Andrea collie & Mary rose. family business. capter9.

[16] دبلعيد رتاب 2005.الشركات العاءلية في دبي.تعريفها.بينتها.ادائها.غرفة تجارة وصناعة دبي.ادارة البيانات والأبحاث الاقتصادية.

[17]Tagiuri&davis1982.

[18]

سادسا: التنظيم القانوني للحوكمة في نظام الشركات السعودي

نظام الشركات التجارية السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ٢٨/١/١٤٣٧هـ (2016) والمنشور في ٢٢/٢/١٤٣٧هـ وجدناه قد حرص على اشتماله على قواعد الحوكمة بداء من مرحلة التأسيس ومرورا بممارسة الشركة لأعمالها وتحول الشركات واندماجها وانتهاء بمرحلة التصفية وأردف كل ذلك بالمسؤولية عن الأضرار التي أصابت الشركة أو الغير و كل من له صلة بتأسيس الشركة أو إدارتها أو ممن اطلع على أسرارها بحكم موقعه أو منصبه فيها من المساهمين ومراقبي الحسابات والمصفين ونحوهم ونرى أن هذا الاهتمام الهدف منه هو دعم الأنظمة لتحقيق الرؤية الطموحة للمملكة وحتى يضمن الاستمرارية للشركات وتعزيز حقوق المتعاملين معها بما يساهم في تفعيل التنمية المستدامة وبيان ذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: قواعد الحوكمة في مرحلة التأسيس وشركات الأشخاص.

لقد حرص نظام الشركات السعودي على النص على قواعد الحوكمة في مرحلة التأسيس بضرورة الكتابة والشهر وتزويد الوزارة المختصة بنخسة من العقد التأسيسي للشركة كما ضمنت النصوص المنظمة لشركات الأشخاص قواعد الحوكمة لحماية مجتمع الشركات حتى ولو كانت بين أشخاص يختارون بعضهم بعض.

ومن خلال مراجعة لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية نجد انها توضح القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح.

فهي لائحة استرشادية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية ما لم ينص نظام أو لائحة أخرى أو قرار مجلس الهيئة على إلزامية بعض ما ورد فيها من أحكام.

ولبيان حرص المشرع السعودي على ضمان استقرار أصحاب الشركات تأسيساً لقواعد الحوكمة يمكن ذلك من خلال توضيح الاتي : -

الفرع الأول: قواعد الحوكمة في مرحلة التأسيس

الفرع الثاني: قواعد الحوكمة في شركات الأشخاص

الفرع الثالث: قواعد الحوكمة في شركات الأموال والمختلطة.

الفرع الأول: قواعد الحوكمة في مرحلة التأسيس

راعى النظام الحوكمة في مرحلة التأسيس لحماية المجتمع من الشركات الوهمية فنص على كتابة وتوثيق عقود الشركات – عدا المحاصة – وكل تعديل يطرأ علىها وإلا كانت باطلة وتقرير المسؤولية التضامنية بتعويض الأضرار الناتجة عن عدم القيام بمسؤولياتها وعلاوة على ذلك ولأهمية شركات المساهمة أوجب النظام شهر عقدها في موقع الوزارة الإلكتروني ويجب أن تزود الوزارة الشركة بنسخة أو أكثر من عقد التأسيس ونظام الشركة الأساسي بعد التصديق علىها بما يفيد الشهر وأعطى النظام المستخرج من موقع الوزارة بما يفيد الشهر حجية في مواجهة الغير.

كما أوجب النظام ضرورة وضع اسم الشركة ونوعها ومركزها الرئيسي ورقم قيدها في السجل التجاري على جميع العقود والمخالصات وغيرها من الوثائق التي تصدرها الشركة وباستثناء شركتي التضامن والتوصية البسيطة يجب بيان مقدار رأس مال الشركة ومقدار المدفوع منه، كما يجب إضافة عبارة " تحت التصفية " إلى أسم الشركة خلال مدة التصفية.

وهذا تطبيق للمبدأ: الثاني والخامس والسادس من مبادئ الحوكمة، وإسهام في تحقيق الرؤية والتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: قواعد الحوكمة في شركات الأشخاص

لم يكتفي نظام الشركات السعودي بالنص على مبادئ الحوكمة في مرحلة التأسيس فقط بل ضمن المواد الخاصة بشركات الأشخاص تلك المبادئ و بيانها على الوجه التالى:

1- شركة التضامن

ضمن النظام السعودي اعمالا لمبادئ الحوكمة لكل شريك حقوقه في شركة التضامن حيث حظر على الشريك الحصول على أي منافع لشخصه دون موافقة بقية الشركاء على ذلك وحق الشركاء بالرجوع علىه قضائيا وطلب التعويض نتيجة ذلك استنادا في ذلك الى قرار محكمة النقض المصرية أن المساءلة بالتعويض قوامها خطأ المسؤول.

واشترط ضرورة توضيح المركز الرئيسي للشركة و ابيان أسماء الشركاء ورأس مال الشركة و مدة الشركة أن وجدت و إدارة الشركة كل ذلك من لضمان الشفافية.

أيضا لا يجوز للشريك استخدام حقه في الانسحاب من الشركة الا في وقت ملائم بما لا يضر مصالح باقي الشركاء و لا يضر مصالح الشركة بوجه عام و أنشطتها التي تمارسها التي هي مصلحة الشركاء و مراجعة القوائم المالية و تحديد نصيب كل شريك والخسائر التي تتعرض لها الشركة و توضيح نوع الشركة في إسمها.

كل ما سبق هو تفعيل وتاسيس لنظام الحوكمة لضمان استقرار الأمور المالية و الاقتصادية للشركاء و ضمان الحقوق و تشجيع للاستثمار واعمالا لمبدأ التنمية المستدامة[19].

2- شركة التوصية البسيطة:

تطبيقا لنظام الحوكمة و تفعيلها اوجب النظام السعودي في شركات التوصية البسيطة أن يوضح نوع الشركة في عنوانها و ان الشريك المتادخل في الإدارة و الشريك الموصي مسؤلان تضامنا في جميع أموالهما عن ديون الشركة في مواجهة الغير[20].

[19] مرسوم ملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443هـ قرار مجلس الوزراء رقم (678) وتاريخ 29/11/1443هـ

[20] نقض مدني رقم ٢٨٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٩٥ س ٤٦ ج ٢ ص ١٢١٩ ، نقض رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/١/١٩٨ س ٣١ ص.٢٩٧ وراجع أيضا أحكام التمييز الكويتية أرقام ٥٧٣: لسنة ٢٠٠١ تجاري/ جلسة ٢٨/٤/٢٠٠٢ ، ورقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٣ مدني جلسة ١٥/١٢/٢٠٠٣

الفرع الثالث: قواعد الحوكمة في شركات الأموال والمختلطة.

لقد اهتم نظام الشركات في القانون السعودي بتفعيل مبادئ الحوكمة في شركات المساهمة من حيث توضيح المؤسسين ورأس مال الشركة و نظام التأسيس و المركز الرئيسي وغرض الشركة الذي أنشات من اجله و عدد الأسهم و أنواعها و فئاتها و القيمة الاسمية و كافة ما يتعلق بها من حقوق متصلة بكل فئة و مدة الشركة ان وجد و تحديد عدد أعضاء الشركة و مجلس ادارتها وتاريخ بدء السنة المالية و انتهائها وأي شروط اخري يتفق عليها الشركاء يتضمنها عقد الشركة.

وحددت المادة 62 من النظام الاكتتاب ففي الاسهم أيضا أوضح ضرورة توضيح بيان عن الاعمال والنفقات وتوضيح بينا المؤسسين وعنوانيهم وجنسياتهم و تعيين اول مراجع حسابات في الحالات التي يلزم فيها ذلك اصدار تقرير معد من مقيم معتمد او اكثر يبين فيه القيمة العادلة للحصص العينية ان وجدت و إقرار من باقي المؤسسين على المقابل المحدد لها.

المطلب الثاني: قواعد الحوكمة في شركات الأموال والمختلطة

لقد اهتم نظام الشركات بتفعيل مبادئ الحوكمة في شركات المساهمة، والمسؤولية المحدودة، والقابضة، وفي حالتي التحول والاندماج، والشركات الأجنبية، وكذلك مرحلة التصفية، وبيان ذلك في ستة فروع هي:

الفرع الأول: شركات المساهمة

نظرها لأهميته شركات المساهمة في الاستثمار و قيامها بمشاريع عملاقة وضخامة راس المال الذي يساهم به الشركاء و المساهمين فقد اشتملت على مبادئ الحوكمة لضمان استقرارها وحماية أموال المساهمين و الشركاء وضمان الشفافية و وضوح أنشطتها وبيانتها وكانت كالتالى:-

1- ضمان وجود أساسا لاطار فعال لحوكمة الشركات
حظر النظام على شركات المساهمة تحت التأسيس بممارسة أنشطتها الا بعد اكتمال إجراءات التأسيس و صدور القرار الوزاري بتأسيسها والإفصاح عن اسمها الذي يشتق من غرضها او اذا كانت لشخص واحد و شهر قرار التأسيس في موقع الوزارة الالكتروني و قيدها في السجل التجاري ويتحمل المؤسسين تبعية ذلك وفقا للمواد 60 53 و 66.
و اشترط التزام المؤسسين بكافة الشروط الخاصة بنظام بدا النشاط و توفير واعداد القوائم المالية و توضيح اسم الشركة و جنسيات الشركاء و شروط لقيد و توضيح أرباحها وتوضيحها و ديونها و نظام تشكيل مجلس الإدارة و الأعضاء.
2- حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم
تأكيدا لترسيخ فكرة الحوكمة في الشركات فقد نص النظام على أحقية كل مساهم حق حضور الجمعيات العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة التقنية الحديثة كما له إنابة غيره في الحضور وفقا للمادة 86 ويكون التصويت تراكمي فلا يجوز للسهم التصويت أكثر من مرة واحدة اعمالا لمادة 95 وتأكيدا من حرص النظام على اعمال الحوكمة فقد حرص على حماية فئات المساهمين و علة اكد انه لا ينفذ قرار الجمعية العامة العادية بتعديل حقوق فئة معينة من المساهمين إلا إذا صدق عليه من له حق التصويت من هؤلاء المساهمين المجتمعين في جمعية خاصة

بهم كما ورد في المادة 89 ولا يجوز زيادة الأعباء المالية للمساهمين إلا بموافقتهم وفقا للمادة 88 وللشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ منها أضرار لمجموع المساهمين.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين

في شركات المساهمة حرصا من النظام على حقوق المساهمين فقد حظر الأسهم الممتازة الحق في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين وفقا للمادة 114 ونص على المساواة في الحقوق المترتبة على الأسهم في المادة 110 والمساواة في الاستهلاك كما حدد في المادة 111 وأوجب النظام ضرورة إبلاغ المساهمين في حالة تخفيض رأس المال بإلغاء عدد من الأسهم بعرض أسهمهم للبيع تحقيقا للعدالة بينهم و هذا ضمانا للاستقرار المعاملات المالية للمساهمين والتي تدعم استقرار واستمرار الاستثمارات في إدارة أنشطتها دون ان يحدث خلل يؤثر على حقوق المساهمين والاستثمار نفسه.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

لم يجز النظام تصرف المؤسسين في أسهمهم إلا بعد نشر القوائم المالية عن سنتين ماليتين وحدد المسؤولية التضامنية عن الالتزامات الناشئة عن الملكية للاسهم و كفية التعامل مع الأسهم العينية في حالة الوفاة و تسليمها ونظام التصويت بالنسبة للاسهم التي تشتريها جمعيات المساهمين و حدد كيفية التعامل مع أدوات الدين والصكوك التمويلية إذا كانت قابلة للتحويل إلى أسهم والشهر من خلال الجمعية العمومية الغير عادية وكيفية تعديلها[21].

وغيرها من الالتزامات التي تحمي حقوق المساهمين في حالة تخصيص زيادة اسهم راس مال الشركة وحضر التربح لأعضاء مجلس الإدارة من موقعهم في الشركة و الا وجب عزلهم ومطالبتهم بالتعويض.

5- مبدأ الإفصاح والشفافية

اثبات قرارات مجلس الإدارة وقراراته في محاضر الاجتماعات ورئيس الجلسة وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وامين السر تحفظ في سجل خاص وأكد النظام على بطلان تقارير مراقب الحسابات ما لم تتلي على الجمعية العمومية و كذلك بطلان الاجتماعات التي تنعقد دون توجيه دعوة لمن لهم حق الحضور.

كما أوجب النظام على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية خلال ١٥ يوما من علمه ببلوغ الخسائر نصف رأس المال للاجتماع خلال ٤٥ يوما لتقرير زيادة رأس المال أو تخفيضه أو حل الشركة وإذا تعذر اتخاذ قرار عدت الشركة منقضية بقوة القانون وفي ذلك حماية للاقتصاد العام من بقاء الشركات الخاسرة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

يسال أعضاء مجلس الإدارة بالتضامن عن تعويض الشركة او المساهمين او الغير عن الضرر الذي ينشا بسبب اساءتهم في إدارة شؤن الشركة او مخالفة احكامها او النظام المعول به وضمان الشفافية الكاملة في البيانات والمعلومات و نظام التفويض في الاختصاصات و

1- يمثل مجلس الإدارة جميع المساهمين وعلة بذل العناية والولاء في إدارة الشركة ما من شائنة حماية الشركة ورعاية مصالحها وتنمية مواردها وتعظيم قيمتها.

[21] حكم محكمة القاهرة الاقتصادية الدائرة ٦ استئناف في الدعوى رقم ١٧٥٦ لسنة ١ ق اقتصادية القاهرة جلسة ٨/٢/٢٠١١.

2- تقع المسئولية على مجلس الإدارة و ان فوض في ذلك اشخاص او جهات او لجان في ممارسة بعض الاختصاصات و لا يجوز لمجلس الادارة في كافة الأحوال اصدار تفويض عام او غير محدد و واضح فيسه الاختصاصات و المهام المكلف بها من تم تفويضه.

7- مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية ونظام الشركة الأساسي يكون لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات في إدارة الشركات وتوجيه اعمالها بما يحقق اهداف الشركة ويدخل من مهما مجلس الإدارة الاختصاصات التالية:

1- وضع السياسات العامة للشركة والخطط الاستراتيجية ومتابعتها والتأكد من توافر الموارد المالية ولا البشرية.
2- وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والاشراف علىها.
3- أوضع إجراءات و معايير واضحة للانضمام الى عضوية مجلس الإدارة وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية.
4- وضع سياسة مكتوبة لتنظيم الأوضاع مع أصحاب المصالح وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية.
5- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح والتحقق من تقيد الإدارة التنفيذية بها.
6- الاشراف على الإدارة المالية للشركة وتدفقاتها النقدية و علاقاتها المالية و الائتمانية مع الغير.
7- اعداد القوائم المالية للشركة قبل إعلانها.
8- ضمان دقة وسلامة البيانات قبل نشرها.
9- فتح قنوات تواصل مع المساهمين للاطلاع على أي تطورات.
10- تشكيل اللجان الرقابية لضمان الشفافية.
11- تحديد أنواع المكافئات للعاملين بالشركة على مختلف أنواعها بما لا يتعارض مع الإجراءات التنظيمية الصادرة وفقا للإجراءات التنظيمية للشركات الخاصة بشركات المساهمة على ان تكون هذه المكافئات في صورة اسهم.
12- وضع المعايير التي تحكم العمل بالشركة[22].

الفرع الثاني: الشركات ذات المسؤولية المحدودة

المبدأ الأول:

أوجب النظام على المديرين نشر عقد تأسيس على موقع الوزارة الإلكتروني والقيد في السجل التجاري خلال ٣٠ يوما من تأسيسها وكذلك إذا بلغت الخسائر نصف رأس المال يجب تسجيل هذه الواقعة في السجل التجاري وحظر النظام تملك أكثر من شركة شخص واحد.

المبدأ الثاني:

نص النظام على أحقية الشركاء في الرقابة على الشركة بطلب الاطلاع على دفاتر الشركة والاطلاع على أعمالها، ويجب على المدير الرد على كل استفسار وإلا جاز للشريك الاحتكام إلى الجمعية العمومية ولا تكون

[22] هيئة السوق المال لائحة حوكمة الشركات. الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. بموجب القرار رقم8-16-2017الموافق تاريخ 13-2-2017.بناء علي نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 و المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم1-94-2022 في تاريخ22-8-2022.

قرارات الجمعية العامة صحيحة إلا إذا وافق علىها عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال على الأقل (م١٥٤ - ١٥٧)

المبدأ الثالث:

فرض النظام قيودا على انتقال الحصص؛ فأوجب على الشريك الذي يريد أن يتنازل عن حصته إبلاغ مدير الشركة بالتنازل ولكل شريك الحق في طلب استرداد هذه الحصة بقيمتها العادلة خلال ثلاثين يوم من الإبلاغ وتقسم بين طالبيها بنسبة كل منهم في وحماية رأس المال[23].

وهذا الحق يشبه حق الشفعة وفي ذلك رعاية لمصلحة الشركة وحماية الأقلية من تصرف الأغلبية في مد اجل الشركة فلا يضار الغير من اجل الشركة قبل انقضائه فيجوز له الاعتراض علىة و التمسك بعدم نفاذه في حقة.

المبدأ الرابع:

يتحقق هذا المبدأ بالإجراءات المذكورة في المبدأ الأول، وكذلك عدم نفاذ انتقال ملكية الشريك المتنازل عنها إلا بقيدها في سجل تعده الشركة لديها، وإبلاغ الوزارة لإثباته في سجل الشركة(م١٦٢).

المبدأ الخامس:

فرضت النظام على المديرين إعداد القوائم المالىة وإرسالها للشركاء وللوزارة خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالىة(م١٧٥).

ويجب على المديرين إذا بلغت الخسائر نصف رأس المال تسجيل ذلك في السجل التجاري ودعوة الشركاء خلال تسعين يوم للنظر في استمرار الشركة من عدمه، وتنقضي بقوة القانون إذا تعذر على الشركاء اتخاذ رأي(م١٨١).

وإذا تم تخفيض رأس المال، فيجب على الشركة سداد دين المعترض إنً (م١٧٧). وتطبيق هذه المبادئ في تلكً كان حالا، وتقديم ضمان كافٍ إن كان مؤجلا الشركة وغيرها يؤدي إلى الحد من الفساد؛ بما يجعل القرار الاستثماري أكثر فاعلىة وكفاءة، وأقل كلفة واستهلاكا للوقت وهذا أحد دعائم تحقيق الرؤية و التنمية.

الفرع الثالث: الشركة القابضة

رغم خضوع هذه الشركة للأحكام الواردة في الباب السابع من نظام الشركات (م١٨٦) ومنها قواعد الحوكمة المذكورة سابقا فقد أوجب النظام على الشركة القابضة ضرورة إعداد قوائم مالىه في نهاية كل سنة تشملها وتشمل التابعة لها(م١٨٥) وهذا الالتزام يشمل المبدأين الخامس والسادس من قواعد الحوكمة؛ وهذا يؤدى الشركة الأم إلى انتهاج استراتيجيات أكثر حوكمة لإدارة الشركات التابعة، وأن تبسط أنشطتها، وتقلل الانتهاكات التي ترتكبها الإدارة، بما يؤدي إلى تحقيق الرؤية والتنمية.

الفرع الرابع: تحول الشركات واندماجها

[23] د. بشار فلاح ناصر الشباك ، نظرية التعسف في إدارة الشركات التجارية " دراسة مقارنة " ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠١٦ م ، ص١٢٧ ، ١٣.

لقد راعى النظام تطبيق مبادئ الحوكمة في حالتي تحول الشركات واندماجها على الوجه التالى:

أولا: تحول الشركات: نص النظام على أحقية المساهمين والشركاء المعترضين على التحول طلب التخارج (م١٨٧) ومسؤولية الشركاء المتضامنين عن الديون السابقة على التحول مالم يقبل الدائنون ذلك(م١٨٩)، وفي ذلك تحقيق لمبادئ الحوكمة.

ثاني: اندماج الشركات: حيث نص النظام على عدم نفاذ قرار الاندماج إلا بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ شهره، ولدائني الشركة الاعتراض على قرار الدمج ويوقف الدمج إلى حين صدور الموافقة أو سداد الدين الحال (م١٩٣) وهذا تطبيق لمبادئ الحوكمة.

الفرع الخامس: الشركات الأجنبية

تطبيقا لقواعد الحوكمة في النظام ما لم يكن مخالفا لاتفاقيات دولية اقر النظام انه لا يجوز ممارسة الشركات الأجنبية نشاطا الا بعد القيد في السجل التجاري واعداد القوائم المالية ووضعها بالوزارة خلال ستة أشهر من انقضاء السنة المالية تمهيدا للانفتاح على الأسواق الدولية و الإقليمية و العالمية وهي اهداف الحوكمة.

الفرع السادس: تصفية الشركات

اوجب النظام على المصفي عدة التزامات هي:

1- شهر قرار التصفية وفقا لنظام التأسيس الخاص بالشركة وتعديلاته.
2- اعداد القوائم المالية وتقاريرها نهاية كل سنة وارسال نسخة منها الى الوزارة وعرضها على الشركاء و الجمعية العامة.
3- يسال المصفون بالتضامن اذا تعددوا.
4- توزيع الفائض على الشركاء بنسبة كل منهم في راس المال.
5- رفع دعوي الشركة[24]

المطلب الثالث: نماذج حوكمة الشركات وتجارب حوكمة الشركات العائلية في بعض الدول

أولا: من خلال دراسة هياكل المؤسسات في مختلف الدول تم التميز بين نموذجين أساسيين لحوكمة الشركات في الاقتصاديات العالمية وهما نموذج يمثل السوق المالى و الباته وهو النموذج المتبع بالولايات المتحدة الامريكية و إنجلترا على وجه الخصوص و النموذج الثاني يمثل الوساطة المالية ومعروف في اليابان و المانيا و فرنسا و بعض الدول الأخرى ويحدد الاقتصاديين التميز على أساس نظام الخارجين من السوق و نظام الداخلين.

1- النموذج الأول: الأنجلوسكسوني
وهو النموذج الذي يمثل الخارجين الذي يركز على السوق حيث تعتبر المليكة فيه مشتتة فيكون هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم كل منهم يمتلك عدد صغير من اسهم الشركة ولا يوجد لدي صغار

[24] د. حسين الماحي، الشركات التجارية، الطبعة الثانية، دار أم القرى، المنصورة ١٩٩٣، ص ٣٣٠

المساهمين ما يحفزهم على مراقبة أنشطة الشركة عم قرب و يفضلون عدم المشاركة في القرارات و السياسات الإدارية حيث يكون الاعتماد في نظام الخارجين على الاعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة للرقابة و اتخاذ القرارات و مراقبة السلوك الإداري و التنفيذي و وجود شفافية و تقييم الأداء بشكل موضوعي وحماية مصالح المساهمين و يتعبر هذا النموذج الأكثر قابلية للتطبيق و الأقل فسادا و يساهم في تعزيز سيولة الأسواق المالية[25].

ان استقرار الملكيات فترات كبير يعد امر بالغ الأهمية اذ ان الاستقرار يسهم في وجود خطط مستقبلية أطول لصنع القرارات التي تعمل على تحقيق النجاح لهذه الشركات فالمالك الذي يتواجد ليبقي فترة اكبر افضل من ذلك الذي تتوافر له دئما فرصة الخروج حيث سيكون تفكيره دائما منصب على تحقيق مكسب سريع و الخروج من الشركة في أي لحظة لذا ما شعر بحدوث أي تأثير علىها و بالتالى لن يكون تفكيره منصب على كيفية استمرار هذه الشرك

2- النموذج الباباني – الألماني

يطلق على هذا النموذج نموذج البنوك ويتصف بملكية مركزة في يد عدد قليل من افراد العائلة أي ان السيطرة على الشركة تكون في يد عدد قليل من افراد العائلة و المديرين و التنفيذيين و الشركات القابضة ويطلق على هؤلاء الداخليين.

يتركز هذا النموذج في الدول التي يحمها القانون المدني نتيجة امتلاك الداخليين على معظم الاسم وحقوق التصويت وإدارة الشركة بالتمثيل في مجلس الإدارة او لديهم مليكة بعض الأسهم ولكن يتمتعون بأغلبية التصويت ويحدث ذلك عندما تتعدد أنواع الأسهم ويكون هناك إمكانية استخدام للتوكيلات للتصويت فاذا ما تمكن الافراد من امتلاك أسهم ذات حقوق تصويت ضخمة فانة سيمكن ان يتحكموا في الشركة حتى ولو لم يكونوا أصحاب اغلبية من راس المال حيث لا يعتمد هذا النموذج على السوق المالى وانما على البنوك[26].

ثانيا: تجربة حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارة العربية المتحدة

أولا: الميثاق العائلي

لكل شركة عائلية ميثاق او دستور او قواعد حوكمة تحكم نظامها فكل شركة تضع قواعدها حسبما يتناسب معها وفقا لقواعد الحوكمة العامة.

ومن الأمور التي يستوجب مراعاتها عند صياغة قواعد حوكمة الشركات العائلية هي تنظيم ملكية العائلة في الشركة وأن الميثاق في ذاته ذو غرٍض تجاري ويجب ان يساهم جميع أفراد العائلة في إعداد الميثاق بشفافية تامة حتى يأتي هذا الأخير نابعا من احتياجاتهم به.

ويمكن للشركات العائلية ان تستعين بكل من يكن له الخبرات الفنية والإدارية والمختصين التي تساهم في تطبيق الحوكمة في أفضل صورة وليس فقط الاعتماد على أعضاء مجلس إدارة هذه الشركات

تشكيل الكيان العائلي لحوكمة الشركات العائلية يتم في ثلاث مراحل وهي:

[25] د محمد مصطفي سليمان. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري. الدار الجامعة.2006 ص 25.

[26] حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات والحد من التعثر المؤسسي.خلوف عقيلة.جامعة الجزائر.2009.

1- تكوين الشركة في مرحلة التأسيس من خلال وضع إطار التنظيمي للشركة ورسم سياسة الشركة ووضعها على المسار الصحيح تمهيدا لتولي الرقابة والإدارة.
2- مرحلة تسليم الأجيال القادمة وكيفية انتقال الإدارة الهم.[27].
3- وضع الات التعامل بين افراد العائلة عند زيادة اعداد افرادها ليكن هناك إطار تنظيمي لاتخذا القرارات الاستراتيجية في الشركة لتولي ابناء العائلة مهام الرقابة والادارة وتسوية الخلافات وإدارة عملية تخارج المساهمين[28].

ثانيا: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في حوكمة الشركات العائلية

أولا تجريه دولة الامارات العربية المتحدة

نظرا لما لدولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المقومات الجغرافية والاقتصادية جعلتها منطقة تجارية عالمية ولدينا نموذج دبي.

وفي إطار دراسة تجربة حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارات سوف نتناول إمارة دبي تجارياً عالمياً ، وقد أسهم في هذا الانفتاح التجاري وجود المنطقة الحرة في جبل على حيث باعتبارها مركزاً ساهمت هذه المنطقة في تدفق البضائع إلى إمارة دبي وبأعدادٍ مهولة وفي عام 2004 تم تأسيس مركز دبي التجاري العالمي لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى تأسيس استثمارات وطنية وفق نظم قانونية مختلفة عن النظام السائد في إمارة دبي لا سيما النظام الأنجلو أمريكي مما ساهم في جعل هذه الإمارة حاضنة للمال والأعمال وقبلة لرجال الاعمال لاستثمار أعمالهم التجارية في دبي.

نموذج دبي لحوكمة الشركات العائلية هو نموذج مميز حيث تقوم تجربة امارت دبي على عدة جوانب أولا قامت حكومة دبي على دعم الشركات العائلية من خلال تقديم المساعدات المالية في حالة حاجتها لاي ذلك لضمان استمراريتها و قدمت من الجانب القانوني تشريعات ساهمت في وضع حلول من خلال وضع مبادئ للحكومة و الدليل و الميثاق الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية إضافة الى مذكرات التأهيل في مجال الإدارة مع شركة بريانسون الشرق الأوسط من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بشان تطوير أنظمة حوكمة الشركات العائلية في الامارات المتحدة لتطبيق معايير حوكمة الشركات العائلية و تعاونهم في اعداد الدليل الاسترشادي و تبادل المعلومات الداعمة لحوكمة الشركات إضافة الى فقد ابرمت امارت دبي اتفاقيات مع بعض الدول الاوربية و خاصة جهورية فرنسا اتفاقية بشان تدريب و تأهيل الكوادر القائمة على إدارة الشركات العائلية و رفع كفاءتها في المهارات الإدارية.

وفي شان حل الخلافات فقد انشات امارة دبي مركز دبي المالى العالمي مكتبا يباشر على وجه الخصوص تقديم المساعدات للشركات العائلية و ذلك لدعم و تعزيز الاستثمارات الداخلية و حل الخلافات العائلية.

[27] دليل حوكمة الشركات العائلية وميثاقها الاسترشادي، المرجع السابق، ص 22.

[28] د محمد نادر أحمد مرعي .رسالة ماجستير. حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر: التحديات والبدائل. كليّة القانون. جامعة قطر. دليل حوكمة الشركات العائلية وميثاقها الاسترشادية للحوكمة : " العناية بالالات والقواعد والأنظمة التي تهدف إلى توحيد إدارة ومراقبة أعمال ونشاطات الشركات وتحديد حقوق وواجبات كل طرف ذي عالقة بها".يونيو 2017.

إضافة الى ما تقدمة الشركات العائلية من مساهمة في تقليل حجم البطالة في امارة دبي الى جوار الشركات الحكومية والشركات الخاصة[29].

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة نجد ان حوكمة الشركات العائلية هو اتجاه عالمي يهدف الى الحفاظ على استمرارية الشركات العائلية نظرا لأهميتها الاقتصادية في الدول من الجانب الاقتصادي و من جانب الحد من البطاقة و جانب اخر هو الاهم لضمان استمرارية هذه الكيانات من خلال سهولة انتقال إدارة هذه الشركات بين الأجيال المتعاقبة لانة ليس فقط سهولة انتقال هذه الشركات انما الحفاظ على الخبرات التي اكتسبت داخل هذه الكانات الضخمة و الابحاث و التجارب في كافة النواحي الادارية و المالية و النفسية و التدريب المتواصل للعاملين بها و ما يهم العالم اليوم هو التكنولوجيا التي اصبحت تسود العالم و تقوده نمي وجوده في هذه الككيانات العائلية الخاصة.

ان اتجاه الدول الى دفع القطاع الخاص العائلي الى حوكمة شركاتة انه لامر بالغ الاهمية في استقرار اقتصاديات هذه الدول و ليس لفرض ميزة رقابة للدولة على هذه الشركات.

المملكة العربية السعودية قد وضعت اطر لتنظيم استمرارية و انتقال الشركات بعد حوكمتها بين الأجيال في المرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ٢٨/١/١٤٣٧هـ (2016) وهذا يدل على مدي حرص مؤسسات الدولة السعودية على التنمية الاقتصادية و أهمية حوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية بالنسبة لها و أهمية دورها في التنمية و التطوير.

حرص المشرع في المرسوم الصادر في عام 2006 على اهمية الانتقال السلس بين الأجيال من خلال القواعد التي وضعت في الدليل الاسترشادي من الجوانب الإدارية و التنظيمية سواء في شركات الاشخاص او شركات الأموال[30].

[29] المرج السابق ص 40-41-42.

[30] https://faculty.ksu.edu.sa/ar/hidaithy/page/20245

المراجع:

- رؤية قطر الوطنية 2030 ،الركيزة الثالثة: التنمية الاقتصادية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي آنذاك، دولة قطر،.2008 ص19-20.
- محمد نادر أحمد مرعي. حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر: التحديات والبدائل. جامعة قطر.2017.
- عبدالله الحيات، الجوانب القانونية لعملية تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمه. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر أعمال ملتقيات – الشركات العائلية في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011
- على ألداء االستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية:دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق املصري.د مبروك عطية مبروك استاذ ادارة الاعمال جامعة حلون 2021 ص 37.
- أسعد حمود سلطان السعدون، نحو رؤية واقعية الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر أعمال ملتقيات – الشركات العائلية في الوطن العربي-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011 .
- طارق أبو فخر، الشركات العائلية في دبي: تعريفها – بنيتها – أدائها، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر أعمال ملتقيات – الشركات العائلية في الوطن العربي- ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011 .
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١١ م
- تاست في عام2005 بهدف دعم ونشر الحوكمة و دعم الشركات العائلية.
- عمرو علاء الدين زيدان، برنامج حوكمة الشركات، الهيئة العامة للاستثمار، القاهرة ٢٠٠٧ م.
- محمد ياسين عادر.محددات الحوكمة ومعيرها ورقة بحثية ف يالمؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة يومي 15-17 ديسمبر2012 جامعة الجنان طربلس لبنان نقلا عن موقع. (2014/10/07).www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/1/50.pdf
- محمد ياسين غادر.محددات الحوكمة ومعيرها ورقة بحثية ف يالمؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة يومي 15-17 ديسمبر2012.
- مجموعة البنك الدولي مؤسسة التمويل الدولية2009.دليل مؤسسة التمويل لحوكمة الشركات العائلية.
- دبلعيد رتاب 2005.الشركات العاءلية في دبي.تعريفها.بينتها.ادائها.غرفة تجارة وصناعة دبي.ادارة البيانات والأبحاث الاقتصادية.
- هيئة السوق المال لائحة حوكمة الشركات. الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. بموجب القرار رقم8-16-2017الموافق تاريخ 13-2-2017.بناء علي نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 و المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم1-94-2022 في تاريخ22-8-2022.

- بشار فلاح ناصر الشباك ، نظرية التعسف في إدارة الشركات التجارية " دراسة مقارنة "، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠١٦ م.
- حسين الماحي، الشركات التجارية، الطبعة الثانية، دار أم القرى، المنصورة ١٩٩٣.
- محمد مصطفي سليمان. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري. الدار الجامعة.2006.
- حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات والحد من التعثر المؤسسي.خلوف عقيلة.جامعة الجزائر.2009.
- محمد نادر أحمد مرعي .رسالة ماجستير. حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر: التحديات والبدائل. كليّة القانون. جامعة قطر. دليل حوكمة الشركات العائلية وميثاقها الاسترشادية للحوكمة : " العناية بالالبات والقواعد والأنظمة التي تهدف إلى توحيد إدارة ومراقبة أعمال ونشاطات الشركات وتحديد حقوق وواجبات كل طرف ذي عالقة بها".يونيو 2017.